

"في كلمته نيابة عن الرئيس أمام مؤتمر ومعرض مصر الدولي للبترول "إيجيس 2019

رئيس الوزراء يؤكد تحقيق مؤشرات اقتصادية جيدة تشهد بها تقارير إيجابية صادرة عن المؤسسات الدولية

مدبولي: قطاع البترول هو حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر لما له من دور حيوي في الدفع بعجلة الإنتاج وإمداد المشروعات الاقتصادية والتنمية باحتياجاتها من الطاقة

إنجازات غير مسبوقة للقطاع خلال السنوات الماضية على رأسها إنهاء عصر استيراد الغاز والوفاء بالالتزامات التعاقدية للتصدير

ألقى الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، كلمة نيابة عن الرئيس السيسي، أمام مؤتمر ومعرض مصر الدولي للبترول "إيجيس 2019" في دورته الثالثة، والذي يعقد تحت رعاية الرئيس، بحضور مسئولى المنظمات البترولية الدولية، والمهندس طارق الملا، وزير البترول، وعدد من الوزراء المصريين، ووزراء البترول في عدد من الدول، ورؤساء عدد كبير من شركات البترول

وفي مستهل كلمته، رحب الدكتور مصطفى مدبولي بالحضور ووصفهم بالشركاء في التنمية وبناء مصر الجديدة، التي تُرسى قواعد دولتها الحديثة على أساس علمي وعملي وبنهج اقتصادي واضح

وقال رئيس الوزراء: " إنه لمن دواعي سروري أن أتحدث إليكم، اليوم، في افتتاح مؤتمر ومعرض مصر الدولي للبترول "إيجيس" في دورته الثالثة والذي أصبح محفلاً مهماً يضم نخبة من الوزراء وكبار المسؤولين المعنيين بشؤون الطاقة لبحث المتغيرات الإقليمية والدولية، التي تمثل تحدياً كبيراً تؤثر وتتأثر بها صناعة البترول والغاز، من خلال الحوار والنقاش بين خبراء هذه الصناعة الاستراتيجية". وتبادل الرؤى والأفكار للتوصل إلى حلول مبتكرة للتحديات وإعطاء دفعات للانطلاق بالأنشطة البترولية التي تشهد تطوراً مستمراً

وأضاف الدكتور مصطفى مدبولي: "شاء الله أن يهب لهذا الوطن العزيز مُعطيات مُميزة، وحضارة عريقة تمتد لآلاف السنين، وكانت تلك الهبات مقترنة بالعديد من التحديات، حيث يشهد تاريخ مصر على سجلٍ حافلٍ من قصص النضال والنصر كُنبت بدماء أبنائها التي روت أرضها الطاهرة، وبعزيمة شعبيها الذي أصرَّ على مواجهة كافة التحديات وقهرها، وأبدأ لم تُضعف التحديات الصعبة عزيمتهم،". واستطاع الشعب المصري العظيم أن يجتاز دوماً معركة البناء والتنمية من أجل بناء وطنهم الحبيب

وأشار إلى أن القيادة السياسية، متمثلة في الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية، ارتأت أن مواجهة هذه التحديات باتت واجبة لا تحتمل تأخيراً أو تسويقاً، وإضعافاً نُصب عينيه مصلحة هذا الوطن وإعلاء شأنه، مضيفاً: " أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر سيادة الرئيس". على قراراته الجريئة التي حتماً ستمثل فارقاً في مستقبل هذا الوطن

وأوضح رئيس الوزراء أن ملف الإصلاح الاقتصادي على أولويات أجندة الحكومة، وأن الدولة بمؤسساتها وخبرائها تمكنت من وضع استراتيجية ورؤية متكاملة في هذا الشأن، وبدأت في تنفيذ برنامج للإصلاح وتحسين كفاءة مؤسسات الدولة يراعي الجوانب الاجتماعية ويحقق العدالة والتنمية المنشودة

ونوه إلى أن فلسفة مسار العمل الوطني في هذه الرؤية قائمة على أهداف عدة، هي: توفير فرص عمل لملايين الشباب المصري لتقليل نسب البطالة واستيعاب حجم التدفق الهائل على سوق العمل، وتقديم مصر بصورة جديدة إلى العالم، كساحة عمل وبناء في كافة المجالات، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة صلبة للبناء الصناعي من أجل تحويل مصر إلى مركز صناعي دولي متقدم من خلال توفير البنية الأساسية اللازمة لتحسين الدولة المصرية في مواجهة التحديات والتهديدات والمخاطر، وتعزيز عناصر القوة الشاملة للدولة وأضاف: " لم يشغلنا الحاضر وتحدياته عن العمل في إطار رؤية بناء المستقبل وصياغته، بما يُمهّد الطريق من أجل حياة أفضل للأجيال القادمة، حيث عملنا على تحقيق متطلبات الغد من خلال تحليل وحل مشاكل اليوم، وكانت رؤية "مصر 2030" هي الرؤية الوطنية التي تشمل كافة مجالات العمل الوطني، وانطلقنا في تنفيذها بعزم وإصرار، ليأتي الجيل التالي الذي سيحمل مسؤولية البلاد ويستكمل خطواتها". ومرادها ويرفع بناء مصرنا الجديدة

وذكر الدكتور مصطفى مدبولي، خلال كلمته، أنه وبعد أن قطعنا شوطاً كبيراً في عملية الإصلاح، وتخطت مصر المراحل الأصعب، بدأت تجني ثمار هذه الجهود من خلال تحقيق مؤشرات اقتصادية جيدة، شهدت بها تقارير إيجابية صادرة عن المؤسسات الدولية، وهو ما يُدلل على أن الحكومة تسير على الطريق الصحيح، مشيراً إلى أن احتياطي مصر من النقد الأجنبي ارتفع من حوالي 15 مليار دولار ليخطى 42 مليار دولار حالياً، مُسجلاً أعلى مستوى حققته مصر في تاريخها، كما ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 2% منذ خمس سنوات ليصل إلى 5.5%، كما ارتفعت تدفقات النقد الأجنبي إلى مصر والتي وصلت إلى حوالي 163,5 مليار دولار خلال السنوات الثلاث الماضية، الأمر الذي من شأنه تغيير واقع الحياة في مصر ووضعها على طريق انطلاق اقتصادي سريع يحقق ما نتمناه لوطننا الغالي.

ولفت رئيس الوزراء إلى أنه لم يكن من الممكن تحقيق خطط التنمية المنشودة في البرنامج الاقتصادي دون الارتكاز على المحرك الرئيسي للتنمية، وهو قطاع البترول باعتباره حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر، لما له من دور حيوي في الدفع بعجلة الإنتاج وإمداد المشروعات الاقتصادية والتنموية باحتياجاتها من الطاقة اللازمة لتشغيلها، مؤكداً على أن الحكومة المصرية أعطت الأولوية في استراتيجية عملها لتهيئة المناخ الاستثماري الجاذب وتحويل التحديات إلى فرص استثمارية، والالتزام بسداد مستحقات الشركاء الأجانب، بما ساهم في زيادة جاذبية صناعة البترول والثروة المعدنية، لتشجيع تكثيف أنشطة البحث والاستكشاف في مختلف مناطق مصر البترولية البرية والبحرية.

وأوضح الدكتور مصطفى مدبولي أن تعزيز الموارد المصرية من الطاقة وفي مقدمتها البترول والغاز يُشكل أحد المحاور الرئيسية في برنامج الحكومة وجهودها الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، لما لهما من دور حيوي في دوران عجلة الإنتاج وإمداد المشروعات الاقتصادية والتنموية باحتياجاتها من الطاقة اللازمة لتشغيلها.

ولفت إلى أن قطاع البترول، خلال السنوات الماضية، حقق إنجازاتٍ غير مسبوقة في عدة مجالات يأتي على رأسها إنهاء عصر استيراد الغاز والوفاء بالالتزامات التعاقدية للتصدير، وهو الأمر الذي تحقق نتيجة إنجاز مشروعات تنمية وإنتاج الغاز الطبيعي، وخاصة حقول الغاز الكبرى بالبحر المتوسط ووضعها على خريطة الإنتاج.

وأضاف في هذا الصدد أن عام 2018 شهد الانتهاء من مراحل جديدة لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي من 4 حقول كبرى في البحر المتوسط، ووضعها على خريطة الإنتاج، وذلك في كل من حقول ظهر وشمال الإسكندرية ونورس وآتول، والتي يبلغ إجمالي استثماراتها أكثر من 27 مليار دولار، وستصل معدلات الإنتاج القصوى منها مع اكتمال كافة المراحل إلى ما يقرب من 6,5 مليار قدم مكعب غاز يومياً.

وأكد أنه في ظل تطلع الدولة لتنفيذ مشروعات قومية تحقق قيمة مضافة للاقتصاد القومي وتدعم النمو الاقتصادي لجذب المزيد من الاستثمارات، انطلقت وزارة البترول والثروة المعدنية في اتخاذ خطوات جدية تقود تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتداول وتجارة الطاقة؛ نظراً للمقومات المتميزة التي وهبنا الله إياها، كما بدأت بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لإعداد كل ما يلزم من بنية تحتية وخطط تطوير شاملة تضمنت الموائم وخطوط النقل ومعامل التكرير والصناعات الكيماوية، بالإضافة إلى الكوادر البشرية.

ونوّه رئيس الوزراء إلى أن الحكومة المصرية، تعمل بالتوازي على مد جسور التعاون بين مصر بكافة مؤسساتها وأجهزتها، وبين دول العالم لتحقيق تنمية فعالة اقتصادياً واستثمارياً، فتشرف مصر برئاسة الاتحاد الإفريقي هذا العام، وبهذه المناسبة يحضر الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية اجتماعات القمة الإفريقية بأديس أبابا، وأود أن أنقل لكم تحياته وتمنياته بنجاح مؤتمر ومعرض مصر الدولي للبترول "إيجبس" في دورته الثالثة.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي أن مصر ستسعى لتسخير إمكانياتها وخبراتها لدفع عجلة العمل الإفريقي المشترك لأفاق أرحب، وتحقيق مردود ملموس من واقع الاحتياجات الفعلية للدول والشعوب الإفريقية، وقيادة مسار التنمية المستدامة بالقارة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يرسخ الدور المصري المحوري في أفريقيا بما لديها من أدوات مؤثرة وخبرات فاعلة ورؤى متوازنة.

وقال رئيس الوزراء: " إن الحكومة على ثقة بأن هذا المؤتمر، يمثل فرصة سانحة للتفاعل الإيجابي بين قطاع البترول المصري والشركات العالمية والمستثمرين والخبراء في مختلف أنشطة صناعة البترول والغاز؛ لتعظيم الاستفادة من فرص الاستثمار البترولي في مصر، والعمل المشترك على مواجهة التحديات ونقل التكنولوجيات الجديدة

وفي ختام كلمته، أكد الدكتور مصطفى مدبولي أن مصر تُعد أرض الفرص الواعدة التي ما زالت تحمل الكثير من الخير في باطنها، وفي عقول شبابها وعمالها الأوفياء، متمنياً للحضور مؤتمراً ناجحاً مثمراً وإقامة طيبة في مصر.